http://uobabylon.edu.iq/media/press.aspx?mid=51018

أساتذة بجامعة بابل يؤكدون أن أزمة المياه في العراق تطلب خططا متعددة الأبعاد

أكد أساتذة متخصصون في علم الجغرافية بجامعة بابل أن أزمة المياه في العراق تتطلب خططا متعددة الجوانب والأبعاد وليس بعدا واحد وذلك ضمن إطار زمني وموارد مالية وجهود دبلوماسية استثنائية.

جاء ذلك في الندوة العلمية السنوية التي أقامها قسم الجغرافية في كلية التربية للعلوم الإنسانية الموسومة (مشكلة المياه في العراق الأسباب والنتائج) التي حاضر فيها كل من الدكتور عبد الزهرة الجنابي، والدكتور زيد علي الخفاجي، والدكتور محمود محمد حسن الشمري مقررا للجلسة.

nbsp;   &
;

وبين أستاذ الجغرافية السياسية الدكتور زيد علي الخفاجي في محاضرته الموسومة (الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة المياه في العراق) أن تركيا تستخدم المياه كورقة ضغط على العراق تحاول الاستفادة منها، وفي الوقت ذاته أن العراق لديه أيضا أوراق ضغط أخرى على تركيا يمكن أن يستفاد منها لزيادة حصته المائية.

مضيفا أن تركيا لا تعتبر نهري دجلة والفرات انهارا دولية وإنما انهارا عابرة للحدود أي أنها انهار تركية، لأنها إذا اعتبرتها دولية تترتب عليها تبعات قانونية دولية، حيث أن العراق لديه اليوم مجموعة من أوراق الضغط منها الميزان التجاري بين البلدين الذي يتجاوز الـ (11) مليار دولار تستفيد منه تركيا بالدرجة الأساس لان العراق لديه أسواق أخرى مفتوحة يمكن أن يستورد منها، في حين تكمن ورقة الضغط الأخرى بموضوع حزب العمال الكردستاني أو ما يسمى بـ(البككة) ولهذا فأن مشكلة المياه بين العراق وتركيا مشكلة سياسية بالدرجة الأولى.

وبين أستاذ الجغرافيا الدكتور عبد الزهرة علي الجنابي من خلال محاضرته الموسومة (شحة الموارد المائية في العراق وآثارها الاقتصادية) أن لمشكلة شحة المياه أسبابا عديدة منها المشاريع المقامة من قبل تركيا وسوريا وإيران على روافد دجلة والفرات والروافد الأخرى، وكذلك الطبيعة العامة للمنطقة من الناحية المناخية لشحة كميات الأمطار الساقطة، كذلك الإساءة والعبث بهذه المياه وتزايد نسبة الهدر فيها، حيث تراجعت كميات المياه الواصلة للعراق من (66) مليار متر مكعب إلى ما يقرب الـ(57)مليار متر مكعب أي أنها انخفضت (55)% مما انعكس ذلك سلبا على الإنتاج الزراعي فتراجعت المساحات المزروعة من(18) مليون دونم إلى (6) مليون دونم فقط، كما قلت كميات الإنتاج الزراعي الاستراتيجي وخاصة المحاصيل التي تعتمد المياه السطحية وأبرزها محصول الشلب الذي تراجع إنتاجه من قرابة (نصف) مليون طن
إلى (150) ألف طن تأثرت به محافظات النجف الاشرف وبابل والديوانية ومحافظات أخرى.

مضيفا أن هذه الأزمة تتطلب من الجهات المعنية اتخاذ إجراءات سريعة للمعالجة والضغط على تركيا وإيران من خلال مجموعة من الجهات المعنية مثل محكمة العدل الدولية ومنظمة حقوق الإنسان لضمان حصة العراق من المياه، كذلك تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية، فضلا عن الاستثمار الأفضل للموارد المائية واستخدام التقانات الحديثة في الري.

ورفع المختصون باسم الندوة جملة من التوصيات منها دعوة الجهات ذات العلاقة سيما وزارة الخارجية إلى تبني سياسة متوازنة مع تركيا قائمة على تبادل المنفعة في مجال التبادل التجاري على أساس تبادل الحصة المائية، وكذلك دعوة وزارتي الموارد المائية والزراعة إلى تطوير ملف إدارة المياه والتنسيق وتأسيس خلية أزمة وغرفة عمليات مشتركة لتحقيق التوازن مابين الحصة المائية ونوع المحاصيل الزراعية، وكذلك الابتعاد عن الطرق البدائية في الري واعتماد التقانات الحديثة في الري بالتنقيط وحسب طبيعة المحصول الزراعي كونها الوسيلة الفاعلة لتقنين استخدام المياه للأغراض الزراعية، إضافة إلى مساهمتها في الحد من تغدق وتملح التربة، وإتباع سياسة مائية أخرى في تنظيم الجداول والنواظم، وضرورة إيجاد روئ جديدة للأقاليم الزراعية بعيدا عن الروئ القديمة وتحديد الاستثمار الزراعي والاقتصادي الأمثل.

عادل محمد